المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 12 -- العدد 02 -- ديسمبر 2020 ص 37 - 51

العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة لدى الطالبات المتزوجات (دراسة ميدانية على عينة من الطالبات المتزوجات بجامعة تلمسان)

Violence Directed by the Husband Against the Wife of Married Female Students (A Field Study on a Sample of Married Female Students at Tlemcen University)

د. أحلام هواري Dr. Ahlem Houari maramboudali13@yahoo.com	علم النفس	جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان - الجزائر

DOI :

الإرسال: 2020/01/11 **القبول**: 2020/12/02 **النشر**: 2020/12/20

ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن مستوى العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة لدى عينة من الطالبات المتزوجات بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تلمسان وتأثير متغير وجود أطفال أو عدمه على مستوى العنف الموجه ضد الزوجة، لهذا الغرض تم الاعتماد على المنهج الوصفي كونه الأنسب لموضوع الدراسة، كما تم اختيار عينة مكونة من40 طالبة متزوجة، حيث طبق عليها استبيان أنواع العنف الموجه من الزوج للزوجة من إعداد سامي عوض أبو اسحق (2016).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تم مناقشتها في ظل الدراسات السابقة والخلفية النظرية للدراسة.

كلمات مفتاحية: لعنف الموجه من الزوج ضد الزوجة؛ الطالبات المتزوجات.

Abstract

The present study aims at detecting the level of violence directed against the wife against the wife among a sample of married students in the Faculty of Humanities and Social Sciences at the University of Tlemcen and the impact of the variable presence or absence of children on the level of violence directed against the wife, for this purpose the study was based on the descriptive method as the most appropriate for the subject of the study. A sample of 40 married students was selected, where a questionnaire on the types of husband-to-wife violence was prepared by Sami Awad Abu Ishaq (2016).

The study reached a set of results discussed in the light of previous studies and the theoretical background of the study.

Keywords : Violence directed by the husband against the wife; married student.

مقدمة

تستقطب ظاهرة العنف ضد المرأة اهتماما عالميا، وقد بدا ذلك جليا من خلال الندوات الدولية والأبحاث والدراسات الّتي طرحت في هذا المجال، ودفعت علماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين ورجال القانون إلى السعي لإيجاد قوانين وتشريعات لحمايتها من أشكال العنف المتعدد، وقد تأخر علماء النفس والاجتماع في دراسة العنف الزوجي، حيث لم يحظ العنف الموجه ضد المرأة وخصوصا الزوجة بالاهتمام الكافي حتى عام 1970، لأنّ الموضوع يعد مشكلة أسرية تحاط بكثير من السرية والكتمان، حيث أنّ العنف ضد المرأة حسب تعريف منظمة الصحة العالمية هو أي فعل عدواني على المرأة يتسبب في أذى نفسي أو جنسي أو جسدي يتسبب في معاناة المرأة، ويتضمن تهديدا أو الحرمان من الحرية بشكل إجباري أو تعسفي سواء في الحياة العامة أو الخاصة، وللعنف أشكال متعددة منها العنف الجسدي مثل: الضرب والحرق، العنف الاجتماعي كالحرمان من المشاركة في الحياة العامة، والعنف النفسي وهو الأصعب من حيث التأثير على المرأة ومن مظاهره: التحقير والإهانة والحط من كرامتها، العنف الجنسي فهو الزام الطرف الأخر على القيام بممارسات جنسية دون إرادة، أما العنف الاقتصادي فيتمثل في الاستيلاء على راتب الزوجة وبيع مسوغاتها والإهمال في الإنفاق عليها (المعصوابي ألفت محمد حسن،2015)

كما أنّ العنف هو تعبير عن عدم التوازن بين الجنسين، واختلال في موازين القوى بين الرجل والمرأة، أي أنّه تعبير عن التسلط والاضطهاد والقهر الّذي يمارسه الرجل ضد المرأة، بهدف قهر إرادتها وتطويعها واذلالها، وهذا يعني انتهاك حقوقها كإنسان، كالحرمان من التعليم والعمل، أو الإكراه على العمل أو أي عنف يطالها وبأي وسيلة كانت، وخصوص إذا كان غير مباشر أو مخفيا، وهو في أغلب الأحيان أشد قسوة وايلاما، كإفشاء السر أو تشويه السمعة، وغيرها من أساليب العنف الاجتماعي المسكوت عنه.

يعد العنف ضد الزوجة خصوصا، من أكثر أنواع العنف اختفاء في الجزائر، بالرغم من أنّ مؤسسات الدولة قد بدأت في الاعتراف بهذه القضية والتصدي لها بوضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة كما قامت الحكومة الجزائرية بالمصادقة على أهم الصكوك والاتفاقيات الدولية في هذا الميدان، إلا أنّ العنف الأسري مازال موجودا في الأسرة الجزائرية ولا يتم التبليغ عنه عادة، وذلك بسبب تخوف المرأة من

العار والفضيحة وعدم رغبتها في جعل زوجها يدخل السجن خشية ردود أفعال العائلة الكبيرة والمجتمع إذا قامت بالتبليغ بالإضافة إلى خوفها من نظرة أولادها لها إذا قامت بالتبليغ عن والدهم.

1. **مشكلة الدراسة**

مما لا شك فيه أنّ العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة يعكس بشكل أو بآخر ثقافة المجتمع، فالعنف ضد المرأة لا يرتبط بعامل مجتمعي وحيد، بقدر ما يرتبط بشبكة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية كما أنّ العنف ضدها لا يقتصر على ثقافة معينة أو بلد معين، فهو موجود في كل مكان تقريبا لكن شدته ومدى تقبله تختلف من مجتمع لآخر.

تحول العنف في الجزائر إلى ظاهرة شديدة الخطورة، تربك المجتمع بكامله وخاصة في ظل فشل الحل الأمني، لذا أصبح من الضروري التفكير بجدية من قبل المسؤولين والباحثين في ميدان العلوم النفسية والاجتماعية والقانونية والتحرك لإيجاد حلول سريعة وفعالة.

لقد أصبحت ظاهرة العنف الأسري الممارس ضد المرأة محل اهتمام معظم المختصين على اعتبار أنّه من الصعب تحديد احصائيات دقيقة حول حالات العنف ضد المرأة لأنّ هذه القضية حساسة، حيث لم يبدأ الحديث عنها في الجزائر إلا منذ فترة قصيرة فهي ترتبط بالكثير من الطابوهات في المجتمع حسب ما أدلى به البروفيسور مصطفى خياطي، هذا ما جعلنا ندق ناقوس الخطر لتراجع القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية وما قد يترتب عن هذه الظاهرة من تبعات سلبية على الأسرة والمجتمع (مقدم سهيل، 2012، ص378)

حيث تلعب التنشئة الخاطئة في المجتمع الجزائري دورا هاما في ظهور العنف لأنّها تؤكد على فكرة أنّ الزوجة مطالبة بتطبيق كل أوامر زوجها بدون نقاش وحتى ولو كانت هذه الأوامر فيها نوعا من حط الكرامة أو الإهانة، وبالتالي لا يمكن لها ابداء رأيها أو الاعتراض وفرض عليها حصار اجتماعي، وهكذا أصبحت المرأة حارسة المنزل لا أكثر ولا أقل، كما أنّ العنف ضد الزوجة يعتبر من أشد الظواهر ايذاء المرأة ذلك أنّها تحط من كرامتها وتلحق بها الأذى النفسي والجسدي معا من خلال السب والشتم أمام الأخرين والضرب وغيرها من أشكال العنف والّتي غالبا ما تؤدي إلى تفسخ العلاقة الإنسانية بين

الرجل والمرأة، وتترك أثارا نفسية بالغة، فيسعى الرجل إلى تبرير قيامه بضرب المرأة وتعنفيها بحجة أنّها هي المذنبة وبالتالي لا توجد أمامه أي طريقة لإصلاحها سوى الضرب لأنّ الشرع يعطيه الحق في تأديب زوجته أو بمبررات أخرى منها أنّ المرأة مستفزة لا تحترمه، وأنّها ليست ربة بيت مثالية، وهذا يرجع لوقوفها في وجهه نظرا لسلوكياته السلبية، أو رغبها في أن يكون لها رأي يأخذ به وأن تكون عنصرا فعالا في الأسرة وليست على أنّها في المرتبة الثانية الخاضعة والتابعة للسلطة الذكورية المتوارثة بين الأجيال والّتي تضطهد النساء، فالمرأة كانت ولا تزال مصدر العار بالنسبة للرجل، ولهذا يكرس وجوده لمراقبتها وخنقها بالعادات والتقاليد، وكأنّه بهذه المراقبة يسعى إلى حفظها والحرص على سلوكها وشرفها، لذا فهو كثيرا ما يلجأ للعنف بمختلف أنواعه ليبين سلطته عليها وأنّه أكثر قوة وسلطة منها ويحاول أن يبين لها أنّها مهما درست ووصلت وعملت إلا أنّها تبقى أقل منه وتابعة له وغير قادرة على اتخاذ قرارات سليمة بحجة أنّها ناقصة وأقل ذكاء منه، لذا نجد أنّ الضحايا ينتمين الى جميع شرائح المجتمع، فمن بينهن النساء العاملات والنساء في البيوت سواء في الأوساط الحضرية أو الريفية، من هنا جاءت الدراسة التالية للكشف عن:

–ما هو مستوى العنف الموجه ضد الطالبات المتزوجات؟

–هل هناك فروق في مستوى العنف الموجه ضد الطالبات المتزوجات بين الطالبات المنجبات والغير منجبات؟

2. فرضيات الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-بما أنّ التساؤل الأول استكشافي فلا تتم الاجابة عليه.

-توجد فروق في مستوى العنف الموجه ضد الزوجة بين الطالبات المنجبات والطالبات غير المنجبات.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية للتعرف على:

-أنواع العنف الموجه ضد الطالبات المتزوجات.

-الفروق في مستوى العنف الموجه ضد الطالبات المتزوجات بين الطالبات المنجبات والغير منجبات.

4. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع، ألا وهو عنف الزوج ضد الزوجة والّذي يعتبر من الظواهر المنتشرة في مجتمعنا الجزائري حيث يمارسه الرجل بأنواعه بحجة أنّه حق من حقوقه وواجب عليه تأديب المرأة وتوجيهها ويبرر ذلك بما جاء به الدين على الرغم من أنّ الدين نبذ العنف وكرم المرأة وأعزها وجعلها في مكانة عالية إلا أنّ فهم المجتمع الخاطئ للدين وتفسيره حسب رغباته هو ما يدفع البعض إلى تفسير أفعالهم الهمجية واللاأخلاقية والمنافية للدين تجاه المرأة.

5. التعاريف الاجرائية لمفاهيم الدراسة

العنف الزوجي: على أنّه أي تصرف يقوم به الزوج تجاه زوجته، وينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى جسدي أو لفظي أو نفسي.

الطالبات المتزوجات: وهم الطالبات المتزوجات والمسجلات في قوائم الطلبة للسنة الدراسية 2019-2020 في كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

6. الخلفية النظرية للموضوع

ليس العنف ضد المرأة ظاهرة خاصة بالجزائر فهو منتشر في جميع أنحاء العالم، ولذلك فإن اهتمام بلدان عديدة موجه نحو العمل على استئصاله، وتعتبر هذه الظاهرة في جميع أشكالها بمثابة عملية تتسم في أثناءها التصرفات بطابع عدواني وعنيف بل ومدمر من جانب الرجل في معظم الحالات ضد المرأة، إنّ الضحايا ينتمين إلى جميع شرائح المجتمع، فمن بينهن نساء العاملات ونساء ماكثات في البيوت سواء في الأوساط الحضرية أو الريفية، وفيما يتعلق بالعنف المنزلي فهي أفعال ينص عليها القانون الجزائري ويقمعها بدون أي شرط مسبق، وتعتبر أعمال العنف المنزلي حين ترتكب داخل المنزل بالمعنى الواسع أي الّتي تربط بين أفرادها أواصر القرابة يمكن أن تكون مساسا بالسلامة الجسدية أو ايذاء جنسيا أو نفسيا.

يشكل العنف ضد النساء انتهاكا لحقوق الإنسان وشكلا من أشكال التمييز ضدهن، وقد كشفت التحقيقات أنّ المنزل هو أول مكان تمارس فيه كل أشكال العنف، حيث أنّ أغلبية الاعتداءات المصرح عنها تمت في الوسط العائلي، والجزائر بانضمامها للمعاهدة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بادرت في 1996/11/22إلى

تكييف تشريعاتها واقامة المؤسسات المتخصصة في مجال التكفل بالمرأة المعنفة، وذلك بمشاركة القطاعات الوزارية المعنية والحركة الجمعوية المختصة، وقد شرعت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في نوفمبر 2005 في حملة تحسيسية حول العنف للمساهمة في تحسين التكفل بالنساء ضحايا العنف، وكذلك تغيير الصورة الذهنية أو النمطية للعنف، خاصة العنف ضد النساء بالتركيز على التوعية والوقاية من العنف وجاء ذلك بعد المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 وهي تمثل الاتفاق الدولي الأكثر شمولا في هذا المجال، وصادقت عليها الجزائر سنة 1996 مع لائحة من التحفظات الّتي في أغلبيتها لم يعد لها أي أساس نظرا للإصلاحات الّتي تم القيام بها منذ 2005 على قانون الأسرة والقانون الجنائي وقانون الجنسية، كما تتعاون وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة مع الجمعيات ومصالح الأمن والوزارات الأخرى بحثا عن الحلول اللازمة والفعالة في هذا الشأن. (بوعلاق كمال، 2016).

هناك العديد من الباحثين الّذين اهتموا بموضوع العنف الموجه من الزوج نحو الزوجة منهم حسن الّذي عرفه بأنّه:" أي سلوك يقصد به إيقاع الأذى أو الضرر النفسي أو الجسمي أو الجنسي بالزوجة" كما ينص تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة (1993) للعنف ضد المرأة على أنّه:" أي فعل يتسم بالعنف Violencdce يقوم على أساس النوع Gender ويؤدي إلى أذى بدني أو جنسي أو نفسي، أو معاناة النساء، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال، والإجبار أو الحرمان القسري من الحري ، سواء حدث على المستوى الاجتماعي أو في الحياة الخاصة، وهو يشمل الضرب وسوء التعامل الجنسي مع الطفل أو الأنثى أو الاغتصاب الزوجي، وختان الإناث وسائر الممارسات التقليدية" (حسن علي هبه، 2003، ص.149)، وعرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى أنّه:" أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أذى أو معاناة للزوجة، سواء من الناحية البدنية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (المعصوابي ألفت محمد حسن،2015)

يعد العنف الزوجي أكثر أنواع العنف شيوعاً في العالم حيث أشارت نتائج دراسة في مصر أعدها المجلس القومي للسكان(1997) طبقت على سبع آلاف زوج في الريف

والحضر أظهرت النتائج أنّ 35% من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن مرة واحدة على الأقل منذ زواجهن وأنّ الحمل لا يحمي المرأة من العنف وأنّ 69٪ من الزوجات تعرضن للضرب في حال رفضهن المعاشرة الزوجية، كما تبين أنّ المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية (ساري حلمي، 2004، ص.149)، كما أكدت نتائج دراسة Mavrikiou (2014)أنّ أكثر من نصف النساء يتعرضن للعنف على يد الشريك الحميم، كما ذكر التقرير الصادر من منظمة الصحة العالمية(2013) أنّ 35 % من النساء في أنحاء العالم تعاني من العنف الصادر من الشريك الحميم وأكد على هذا دراسة كل منWolday et Krantz (2013) وأكدت على ذلك أيضا دراسة كل من المؤسسة المصرية للتنمية والتدريب (2012)، والمجلس القومي للمرأة (2009) حيث ذكر كل منهم أنّ عنف الشريك الحميم منتشر بدرجة كبيرة بين النساء، وكذلك المركز الإقليمي للصحة وتنمية المرأة بالإسكندرية في الدراسة الّتي قام بها بالتعاون مع مؤسسة فورد الامريكية (2010) حيث أنّ75 % من السيدات يتعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف من الشريك الحميم (عبد الوهاب ليلى، 2000).

7. أشكال العنف الموجه من الزوج نحو الزوجة

يتخذ العنف الموجه من الزوج نحو الزوجة عدة أشكال من بينها ما يلي:

–العنف الجسدي: هو الفعل العنيف الّذي يقوم به الزوج لإيذاء زوجته جسديا، وهو سلوك موجه ضد الجسد يمارس باستخدام وسائل مختلفة مثل الدفع بقوة ورمي أشياء باتجاه الشخص الآخر يكمن أن تؤذيه، وكذلك اللكمات باليد وشد الشعر ولوي اليد، والصفع والبصق على الوجه والحرق والامساك بالقوة والتهجم باستخدام أدوات حادة، ويستخدم بهدف التعبير عن القوة الجسدية ويترك أثار على الجسم، وقد يؤدي الى فقدان عضو من الجسم أو حدوث كسور أو حروق أو بسبب تشوهات، أو يعرض حياة الزوجة الى خطر.

–العنف الجنسي: وهو لجوء الزوج إلى استخدام قوته، وسلطته، لممارس الجنس مع زوجته دون مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي أو رغبتها الجنسية، وعنف الزوج الجنسي أشبه بالاغتصاب الّذي يعني: إجبار المرأة على ممارس الجنس دون رغبتها، كما يتضمن العنف الجنسي سوء معاملة الزوجة جنسيا، واستخدام الطرق والأساليب المنحرف

الخارجة عن قواعد الخلق والدين في عملية الجنس، وذلك لإذلالها وتحقير شأنها (العواد سالم أمل، 2002، ص.31).

–العنف النفسي: وهو أي فعل يتسبب في إلحاق ضرر نفسي وبناء على إفادات عدد كبير من النساء كن ضحايا العنف الزوجي قام Follingsted سنة 1999 بوصف مجموعة من السلوكيات الّتي تعبر عن العنف النفسي أو اللفظي ووضعها في فئات هي:

-الهجوم اللفظي :مثل :السخرية، والتحرش اللفظي، وإطلاق الألقاب الّتي يقصد منها إشعار المرأة بعدم الكفاءة، بهدف إبقائها تحت السيطرة (المعصوابي ألفت محمد حسن،2015)

-العزل: وهو فصل المرأة عن محيطها العائلي أو الاجتماعي.

- الغيرة الشديدة: وهو سلوك تملكي، كمراقبة سلوك المرأة أو اتهامها بعدم الإخلاص بشكل متكرر.

- التهديد اللفظي: بالاعتداء أو التعذيب.

8. الاجراءات المنهجية للدراسة

–منهج الدراسة: تختلف مناهج البحث باختلاف المواضيع المدروسة، وبما أنّ موضوع البحث هو الّذي يحدد المنهج المناسب لدراسته فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك باعتباره الأنسب والأكثر استخداما في الدراسات النفسية والاجتماعية لأنّه يهتم بوصف الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها.

–مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في الطالبات المتزوجات في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تلمسان، المسجلات رسميا في قوائم الطلبة، اللاتي يزاولن دراستهن في السنة الجامعية 1019-2020 تخصص علم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ والفلسفة والأنثروبولوجيا، أما اختيار عينة الدراسة فقد كان بطريقة عشوائية من طالبات السنة الثانية والثالثة ليسانس والسنة الأولى والثانية ماستر (ل.م.د) المتزوجات بلغ عدد أفراد العينة 40 طالبة.

الجدول رقم1: يوضح توزيع عينة الدراسة الأساسية وفق التخصص الدراسي

تخصص	التكرارات	النسبة المئوية
علم النفس	12	٪30
علم الاجتماع	10	٪25
تاريخ	08	٪20
فلسفة	07	٪17.5
أنثروبولوجيا	03	٪7.5
المجموع	40	٪100

يوضح لنا الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة الأساسية حسب التخصص الدراسي فنلاحظ أنّ نسبة الطالبات المتزوجات في قسم علم النفس قدر بـ 30٪ أما في قسم علم الاجتماع فقدر بـ 25 ٪أما في قسم التاريخ فكان 20٪، أما بالنسبة لقسم الفلسفة فقدر بـ 17.5٪ أما الانثروبولوجيا فقدر بـ 7.5٪.

الجدول رقم 2: يوضح توزيع عينة الدراسة الأساسية وفق متغير وجود أطفال أو عدم وجود أطفال

وجود أو عدم وجود أطفال	التكرارات	النسبة المئوية
طالبات لديهن اطفال	27	٪67.5
طالبات بدون اطفال	13	٪32.5
المجموع	40	٪100

يوضح لنا الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة الأساسية حسب وجود أو عدم وجود الأطفال فنلاحظ أنّ نسبة الطالبات المتزوجات اللّاتي لديهن أطفال قدرت ب67.5 ٪وهي أكبر من نسبة الطالبات اللّاتي ليس لديهن أطفال حيث قدرت نسبتهن ب32.5٪.

-أداة الدراسة: قامت الطالبة باستخدام استبيان أنواع العنف الموجه من الزوج نحو الزوجة الّذي أعده سامي عوض أبو اسحق والمكون من 30 فقرة موزعة على ثلاث أبعاد هي كالتالي: العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف اللفظي.

-الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة:

بهدف التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تم أخذ عينة استطلاعية مكونة من 15 طالبة متزوجة للتأكد وتم استخدام عدة طرق وهي كالتالي:

الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تمّ القيام بتقسيم فقرات المقياس إلى نصفين وهي الفقرات الفردية والفقرات الزوجية، ثم القيام بحساب ارتباط النتائج بين النصفين باستخدام معادلة بيرسون Pearson وبعد تصحيحها بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown أصبحت النتيجة 0.89 وهي درجة مرتفعة ودالة إحصائيا.

الثبات بطريقة ألفا لكرونباخ: بعد تطبيق معادلة" ألفا لكرونباخ "لحساب الثبات الخاص بالمقياس توصلنا إلى قيمة0.81 وهي قيمة مرضية تدل على تناسق البنود مع المقياس.

الجدول رقم3: يوضح ثبات الأداة بطريقة ألفا لكرونباخ والتجزئة النصفية

الطريقة	ألفاكرونباخ α	التجزئة النصفية S.H
القيمة	0.81	0.89

يبين الجدول رقم(3) أنّ معاملات الثبات المحسوبة تدل على ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة.

صدق الأداة:

الصدق التمييزي أو صدق المقارنات الطرفية: تمّ القيام برصد مجموع درجات كلّ فرد من أفراد العينة الاستطلاعية على فقرات المقياس، ثم ترتيب أفراد العينة تنازليا وحساب الفرق بين متوسط درجة المجموعة الأعلى ومتوسط المجموعة الأدنى باستخدام اختبار "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات.

الجدول رقم4: يبين صدق المقارنات الطرفية أو الصدق التمييزي للأداة

العينات	العينة العليا ن=05		العينة الدنيا ن=05		درجة الحرية	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة "ت" الجدولية	مستوى الدلالة
المتغير	م	إ	م	إ				
العنف الزوجي	67.24	19.80	22.35	2.08	05	9.87	2.83	0.01

يبين الجدول رقم (4)أنّ قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 وهذا يعني أنّ المقياس لديه قدرة تمييزية بين العينتين المتطرفتين في مستوى العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة.

-أساليب المعالجة الإحصائية

قصد اختبار الفرضيات الّتي وضعناها لدراستنا، قمنا باستخدام المؤشرات الاحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار "ت" للكشف عن الفروق فيما يخص وجود او عدم وجود أطفال.

9. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

-عرض نتائج الفرضية الأولى: بما أنّ التساؤل الاول كان استكشافي فلم توضع له فرضية لأنّ الغرض منه معرفة مستوى العنف الموجه من الزوج تجاه الزوجة.

من أجل التعرف على مستوى الموجه من الزوج نحو الزوجة بأبعاده الثلاثة (العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف اللفظي) لدى أفراد عينة الدراسة وقمنا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة.

الجدول رقم 5: يوضع مستوى العنف الموجه من الزوج نحو الزوجة:

الترتيب	مستوى العنف الزوجي	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
3	بعد العنف الجسدي	1.30	0.06
2	بعد العنف النفسي	1.54	0.16
1	بعد العنف اللفظي	1.76	0.64
	مستوى العنف للمقياس ككل	1.80	0.72

يتضح من خلال الجدول رقم(5) أنّ مجال العنف اللفظي هو أكثر مجالات العنف الموجه من الزوج نحو زوجته ويليه مجال العنف النفسي في المرتبة الثانية ثم مجال العنف الجسدي في المرتبة الثالثة.

-عرض نتائج الفرضية الثانية

تنص الفرضية على: وجود فروق في مستوى العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة يعزى لمتغير وجود الأطفال أو عدم وجودهم.

لاختبار هذه الفرضية تمّ استخدام اختبار "ت" لدلالة الفروق بين الطالبات اللاتي لديهن أطفال والطالبات اللاتي ليس لديهن أطفال في مستوى العنف وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم6: يبين الفروق في مستوى العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة تبعا لوجود أو عدم وجود أطفال

الانجاب	الطالبات المنجبات ن=27		الطالبات غير المنجبات ن =13		قيمة ت المحسوبة	قيمة sig
	م	ع	م	ع		
العنف الموجه ضد الزوجة	1.97	0.51	1.83	0.49	1.13	0.255 غير دال

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أنّ قيمة sig=0.25 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على أنّه لا توجد فروق في مستوى العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة تبعا لمتغير وجود أو عدم وجود أطفال.

10. مناقشة عامة لنتائج الدراسة

من خلال عرض نتائج الفرضية الأولى يتضح أنّ النتائج اتفقت مع دراسة كل من سالم (2002) ودراسة سامي عوض أبو اسحق(2013) كما اتفقت مع دراسة عمر التير. يمكننا تفسير النتائج الموصل اليها، وكون العنف اللفظي احتل المرتبة الأولى بسبب أنّ المجتمع الجزائري من المجتمعات الّتي كثيرا ما تستخدم لغة صارمة تفتقد لعبارات الحب والعطف ، كما أنّ الضغوط الّتي يتعرض لها الافراد بسبب الوضعية الاقتصادية وغلاء المعيشة قد تجعل الرجل في قلق دائم من عدم توفير المتطلبات لأسرته بالإضافة إلى الثقافة الذكورية المنتشرة والّتي تشجع هذا النوع من العنف باعتبار الرجل هو الأقوى وهو المسؤول عن اصدار الأوامر وما على المرأة إلا الطاعة والتطبيق بدون نقاش فهو عادة ما يكون قد تربى في أسرته على أنّه يستطيع التفكير واتخاذ القرارات أحسن من المرأة وأنّه هو المسؤول عنها بما أنّها غير قادرة على حماية نفسها وعلى التصرف بشكل سليم، كما أنّ كل التصرفات الّتي يقوم بها لا يمكن لغيره محاسبته عليها وذلك كونه رجل والرجل لا يحاسب أما المرأة فهي ليست حرة في تصرفاتها ولأنّها قد تجلب العار له إذا أخطأت، بالإضافة إلى ذلك فإنّ بعض النساء لا يعتبرن الشتم والسب نوع من أنواع العنف لأنّه موجود في ثقافة المجتمع منذ القدم وأصبح جزءا من حياتنا، كما أنّ بعض النساء لا يستطعن التبليغ عن العنف حتى ولو وصل لدرجة الضرب وذلك بسبب الخوف من ردة فعل الأسرة والمجتمع كونها بلغت عن زوجها أو أوصلته للسجن

وأنّه والد أطفالها ولا يجوز لها التبليغ عنه وأنّه يجب عليها الصبر والسكوت للحفاظ على أسرتها وعدم المساهمة في الطلاق، مع العلم أنّ الرجل لم يفكر في هذه الأمور عندما ضربها بل على المرأة هي أن تفكر في ذلك وتسكت ولا تدافع عن أبسط حق من حقوقها ألا وهو الاحترام والكرامة، رغم أنّ الدين الاسلامي يكفل للمرأة كرامتها ومكانتها، إلاّ أنّ بعض الرجال يأخذون من الدين ما يريدون ويفسرونه كيفما يريدون بهدف تبرير أفعالهم تجاه المرأة على أنّها ناقصة عقل ودين وأنّه يجب تأديبها ولا يجب تركها بدون مراقبة حتى ولو كانت واعية ومتعلمة وموظفة، فإنّ التناقض المتمثل في أنّه على المرأة العمل ومساعدة الزوج على الحياة باعتبارها قادرة على ذلك وجعلها تتحمل مسؤولية اعالة الأسرة وتربية أولادها واخراج جيل واع ومتخلق ومتبع للقيم والدين والتوفيق بين العمل والمنزل من جهة إلاّ أنّه من جهة أخرى فهي غير قادرة على اتخاذ القرارات السليمة وليس لها رأي فعال ويجب عل الرجل دائما مراقبتها و تأديبها لأنّها أقل منه فهما، مع العلم أنّه هناك نماذج كثير لنساء ناجحات جدا في الجزائر إلا أنّ العقلية الذكورية المسيطرة لم نستطع التخلص منها في مجتمعنا بالرغم من التطور الّذي وصلنا إليه.

من خلال نتائج الفرضية الثانية الّتي بينت عدم وجود فروق في مستوى العنف الموجه من الزوج ضد زوجته تبعا لمتغير وجود الأطفال أو عدم جودهم، فإنّ هذه النتائج اتفقت مع دراسة كلّ من أبو نجيلة (2006) وكذلك مع دراسة سامي عوض أبو اسحق(2013).

يمكن ارجاع ذلك إلى كون العنف الزوج ضد زوجته لا يرتبط بوجود الأطفال أو عدمه بل هو طريقة يستخدمها الرجل كرد فعل على مجموعة من الأمور، لأنّ السلوك العنيف قد يصبح أحيانا طبعا من طباع الرجل لا يمكنه الاستغناء عنه وخاصة إذا ما كان يستعمله قبل الزواج مع أفراد أسرته فهذا لن يجعله يتغير بعد الزواج حتى ولو كان لديه أبناء لأنّ من يمكنه أن يقلل منه هو الرجل نفسه عن طريق تمالك نفسه عند الغضب والتعامل مع المرأة على أنّها كائن له كرامته ولها مشاعر وأحاسيس وأنّ عملية تعنيفه لها يؤثر في حالتها النفسية ويأثر على العلاقة الّتي تربط بينهما ولأنّ الله عز وجل

أكد على قدسية العلاقة وأنّها قائمة على المودة والرحمة بينهما ليس على السب والشتم والتقليل من شأن المرأة أمام الأخرين لإظهار نفسه أنّه هو المسيطر في المنزل، بالإضافة إلى تهديدها بقوله أنّها مجرد امرأة يمكنه تغييرها في أي وقت بامرأة أخرى بحجة أنّ الدين حلل له أربعة فكل هذه التصرفات والعبارات العنيفة الّتي يصدرها الزوج تجاه زوجته تبدو له عادية لكنه لا يدرك مدى الألم النفسي الّذي يسببه لها ومدى تأثرها بكلامه وأفعاله الجارحة، فلو كان الرجل يضع نفسه مكان المرأة لأدرك ما تعانيه وتتحمله من أجله ومن أجل أبناءها، لذا لا يجب علينا الرجوع إلى الغرب والتمثل بهم في مطالبتهم بحقوق المرأة وحرية المرأة ومكانتها لأنّ الدين الاسلامي الحنيف حرر المرأة وصان كرامتها وشرفها ووضعها في مرتبة عالية منذ عقود طويلة، ولهذا يجب علينا اتباع ديننا والاقتداء بخير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في التعامل مع الزوجة فهو خير قدوة لنا في التعامل.

خاتمة

في الأخير يمكننا القول أنّ العنف بصفة عامة والعنف الموجه ضد المرأة ظاهرة خطير يجب دراستها وايجاد حلول قانونية واجتماعية والنفسية لحماية المرأة وزيادة نشاط الجمعيات الّتي تدعم بالنساء المعنفات وتقدم التكفل النفسي لهم ولأبنائهم لأنّ العنف لا يؤثر على المرأة فقط بل حتى على الأبناء وصحتهم النفسية وعلى العلاقة الّتي تربطهم بوالدهم وعلى العلاقة داخل الأسرة بصفة عامة لذا من الضروري زيادة الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة للتعرف على أسبابها والحد منها والمساهمة في تكوين أسرة سليمة من الناحية النفسية وأطفال متوازنين وفاعلين في المجتمع ذلك لأنّ العنف لا يولد سوى العنف حيث أنّ رؤية الأطفال للعنف بين الأولياء يجعلهم يتعودون عليه ويصبح شيئا عاديا يمكن ممارسته مع أي شخص وفي أي وقت مما يفقدهم القدرة على استخدام أسلوب الحوار واستبداله بلغة العنف.

المصادر والمراجع

- أبو اسحق، سامي عوض، (2013)، أنواع العنف الموجه من الزوج للزوجة (دراسة ميدانية على عينة من الطالبات المتزوجات الدارسات في جامعة القدس المفتوحة منطقة خان يونس)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 4، ص ص 440.417.

- بوعلاق، كمال، (2016)، العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر (دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 2 أحمد بن بلة.

- حسن، علي هبة، (2003)، الاساءة إلى المرأة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- ساري، حلمي، (2004)، الأثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري على المرأة والمجتمع المحلي، مركز عفت الهندي للارشاد الالكتروني.

- عبد الوهاب، ليلى، (2000)، العنف ضد المرأة، بيروت: دار المدى للثقافة والنشر.

- لعواد، سالم أمل، (2002)، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، الأردن: مكتب الفجر.

- المعصوابي، ألفت محمد حسن، (2015)، العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة ومستوى تقبله وعلاقته بالصحة النفسية لدى نساء محافظة غزة، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، قسم علم النفس، جامعة الأزهر، غزة.

- مقدم، سهيلة، (2012)، من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 8. ص ص389.374.